الإستكبار العالمي : الولايات المتحدة نموذجا

الأستاذ جهاد المحيسن

باحث / الأردن

ليس من شك في أن الإمام الخميني رحمه الله شخصية استثنائية ومميزة، استطاع أن يوظف خير توظيف الظروف الموضوعية والذاتية للقيام بالثورة الإسلامية في إيران، مستلهماً رحمه الله في ثورته، أصول عقيدته ومواكباً متطلبات الحياة العصرية.

فقد لامس ببعد بصيرته، عمق الخطر الكامن الذي تشكله الولايات المتحدة والصهيونية العالمية، لذلك، فقد عرف هذا الخطر من موقع المواجهة معه في سياق معرفي ينم عن إدراك غير عادي لجدلية الصراع مع الآخر.

ومع مطلع العقد الحالي تبدلت السياسة العالمية تبدلاً أساسياً بطريقتين:

الأولى: أنه أعيد تشكيل هذه السياسة على نحو جوهري وفق خطوط ثقافية وحضارية جديدة تسعى الى نفي الآخر والسعي لفرض هيمنة ثقافية جديدة ذات طابع منسلخ عن الجذور الأصلية للثقافات الأخرى.

والثانية: أن هذا التشكيل ارتبط دوماً بالقوة والصراع من أجل السيطرة. لذلك، فإن العلاقات الدولية تتبدل اليوم وفق ذلك البعد الحاسم، فالبنية الكونية للقوة في الحرب الباردة كانت ثنائية القطب بصورة أساسية، في حين أن البنية التي تتكون اليوم مختلفة تماماً، فهي أحادية القطب تدار بإرادة الولايات المتحدة وقوتها، إذ يميل المسؤولون الأميركيون على نحو طبيعي، إلى العمل كما لو أن العالم وحيد القطب، ويتباهون بالقوة الأميركية والفضيلة الأميركية، وتحسب الولايات المتحدة المهيمن الأوحد. ويورد نائب وزير الخارجية ستروب تالبوت في تناوله لمشكلة

مشاعر الأجانب إزاء نزعة الهيمنة الأميركية التعليل التالي «إن الولايات المتحدة، بطريقة ما وبفرادتها إلى حد ما في تاريخ القوى العظمى، لا تحدد قوتها وعظمتها حقاً بمعنى قدرتها على تحقيق سيطرتها على الآخرين أو التمسك بها، بل بقدرتها على العمل مع الآخرين من أجل مصالح المجتمع الدولي ككل»، وهذا القول يتجلى في مفردات ثلاث: تبجيل الفرادة الأميركية والفضيلة الأميركية، والقوة الأميركية.

إن مثل هذه المقولات هي التي تدير إلى حد فاضح السياسة الخارجية الأميركية فقد سعت الولايات المتحدة، خلال السنوات القليلة الماضية، إلى الضغط على الدول الأخرى ودفعها إلى تبني القيم والممارسات الأميركية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية، والحيلولة دون أن تحوز الدول الأخرى القدرات التقنية والعسكرية التي يمكن بها أن تجابه التفوق الأميركي التقليدي، وفرض تعميم القانون الأميركي في المجتمعات الأخرى وتصنيف الدول وفقاً لدرجة تمسكها بالمعايير الأميركية حول حقوق الإنسان، والمخدرات والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، ومؤخراً الحرية الدينية، كما حصل لمصر والهند، وفرض العقوبات على الدول التي لا تلتزم بالمعايير الأميركية حول هذه المسائل، وتعزيز المصالح الأميركية في المنطقة تحت شعارات التجارة الحرة والأسواق المفتوحة، ورسم سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لخدمة تلك المصالح المشتركة، والتدخل في النزاعات المحلية، وإجبار الدول على تبني سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تعود بالفائدة على المصالح الإقتصادية الأميركية، وترويج مبيعات الأسلحة الأميركية في الخارج، فيما تمنع المبيعات المماثلة للدول الأخرى، والإلتزام بالعمل العسكري ضد العراق، والإبقاء على العقوبات الإقتصادية الصارمة المفروضة عليه، وتصنيف كل من سوريا وليبيا والسودان وإيران بالداعمة للإرهاب واستبعادها من المؤسسات الدولية لأنها تأبى الخضوع لرغبات الولايات المتحدة.

والأداتان الرئيسيتان من أدوات القسر اللتان تستخدمهما الولايات المتحدة اليوم، هما العقوبات الإقتصادية والتدخل العسكري.

إن التهديد الخارجي الاعظم الذي يواجه امتنا في عالم اليوم يتمثل بالولايات المتحدة، فهي ليست مجرد خطر عسكري، بل هي خطر على وحدة أراضينا واستقلالنا الذاتي والإقتصادي، فهي دولة متطفلة تتدخل في شؤوننا مستغلة منفردة في قرارها، مهيمنة، منافقة وتطبق معايير مزدوجة، على أن ذلك لا يمنع قيام أشكال من التعاون المعادي للهيمنة الأميركية مثل اللقاءات الثنائية بين كل من إيران والسعودية، وإيران والعراق، والنجاح الذي حققه اجتماع دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي استضافته إيران، مع الإخفاق الذريع للمؤتمر الذي عُقد في قطر حول التنمية الإقتصادية لدول الشرق الأوسط الذي رعته الولايات المتحدة.

مما لا شك فيه أن التحرك الأمثل لتكوين تحالف معادٍ للهيمنة الأميركية هو قيام تعاون عربي إسلامي يتفاعل ما بين القوة والثقافة، فدينامية القوة تشجع على المنافسة، والتماثل الثقافي يسهل التعاون. ويعتمد إنجاز أي هدف عربي إسلامي على انتصار العامل الثاني على العامل الاول.

فالإشكالية الأبرز في واقعنا ، هي وقوعه في ازدواجية على مختلف المستويات العمرانية والإقتصادية والثقافية، ازدواجية تتمثل بوجود نمطين من الحياة الفكرية والمادية، أولهما عصري مستنسخ من النموذج الغربي ومرتبط به ارتباط تبعية، وثانيهما تقليدي، وهو استمرار للنموذج التراثي في صورته المتأخرة.

من هنا ،تلح ضرورة إيجاد قاسم مشترك يجري فيه توحيد كل التناقضات المجتمعية للخروج من مأزق التبعية الذي يمزق أشلاء الأمة. لذلك، تنبعث ضرورة البحث عن عوامل التوحد بين مختلف الأفكار التي تشكل الثقافة الحضارية للأمة، وليس الإنقسام، دون أن تكون هنالك مصادرة فكرية لأي من الأفكار التي تسعى في عمقها إلى مواجهة الخطر الأميركي والصهيوني، فالسجالات الجانبية التي تدور هي التي تطغى على القضية الأساسية. من هنا ،نرى ضرورة نقد الآخر واستيعابه حتى يعطي دفعة إلى الإمام.

فالإمام الخميني استند في رؤيته المعرفية للغرب إلى زاويتين، الأولى تراثية

ثقافية تجديدية تستند إلى رفض الهيمنة والظلم والإستغلال، والثانية: الرؤية النقدية للسياسات الدولية والثقافات الأخرى.

وفي غياب فكر عالمي بديل يواجه الليبرالية الجديدة، خصوصاً بعد سقوط الإتحاد السوفياتي والشكل العدائي الذي تمارسه العلمانية على الكنيسة وإبعادها قصراً كل البشرية ... من هنا يبقى الإسلام المنفتح على الثقافات الأخرى المرشح الوحيد الباقي لمنازلة الليبرالية الجديدة بصورتها الرأسمالية البشعة: عولمة طغيان رأس المال.

لقد استطاع الإمام الخميني أن يستنبط مفاهيم عالمية إنسانية من الشريعة متقدماً على نظرائه الإسلاميين، وقدمها بصورة إنسانية تتجاوز الزواجر والنواهي.